

واصل تعزيز مواقعه في المزارع

«الجيش الإسرائيلي» يرفع حال الاستنفار بعد سقوط قذائف في الجولان



في أعقاب سقوط قذيفتين في منطقة الجولان وجبل الشيخ، رفع جيش الاحتلال «الإسرائيلي» من حالة استنفاره تحسباً لأي تطورات ميدانية. وسجل تحليق داثري للطيران الحربي والمروحي وطائرات الاستطلاع في أجواء مزارع شبعا ومرتفعات الجولان المختلطين وكذلك فوق جبل الشيخ.

وتزامناً، واصلت القوات الإسرائيلية، تعزيز مواقعها في مزارع شبعا المحتلة، حيث استقدمت ثلاث دبابات ميركافا وعدداً من الآليات العسكرية وجرافة إلى مركز زبدان المواجه لمنطقة بسطرا اللبنانية.

بورتولانو: الأحداث الأخيرة أثار التوتّر والقلق

في غضون ذلك، قال القائد العام لـ«يونيفيل» اللواء لوتشيانو بورتولانو: «لا شك في أن التطورات الإقليمية تذكرنا بالتحديات التي يواجهها كل من يونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية باستمرار خلال سعيهما لضمان الاستقرار في منطقة عمليات القوة الدولية، والحوادث الأخيرة في الجولان، وعلى رغم حصولها خارج هذه المنطقة كانت مثيرة للقلق. وينصب تركيزنا اليوم على ضمان عدم حصول أي حادث على طول الخط الأزرق يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الوضع». وأوضح بورتولانو في حديث له الوكالة الوطنية للإعلام أن «الأحداث الأخيرة أثار تارا حالاً من التوتّر والقلق بين السكان، وجهودنا المشتركة تهدف إلى نزع فتيل التوتّر وضمان أن يبقى الوضع في منقطة عملياً مستقرًا وتحت السيطرة». وأضاف: «عززنا دورياتنا

على الأرض بالتنسيق مع القوات المسلحة اللبنانية، مكثفين دورياتنا الجوية على طول الخط الأزرق، بالإضافة إلى وجودنا البحري حيث نعمل بدعم وثيق من البحرية اللبنانية، وتقوم عناصرنا بالمزيد من الدوريات الراجلة التي تسمح بالتواصل مع السكان، ما يساعدنا على أن تكون أكثر حضوراً بين المجتمعات ونفهم هواجسهم، للقيام بمشاورات عدة تفيدهم. ونحن نعمل في شكل وثيق مع جميع شركائنا في الأمم المتحدة العاملين في لبنان؛ مكتب المشق الخاص للأمم المتحدة في لبنان، فريق الأمم المتحدة القطري ووكالات الأمم المتحدة».

ونوه قائد «يونيفيل، بدعم السلطات الزمنية والروحية اللبنانية ليونيفيل، ما يعزز قدرتها على مواصلة سعيها المشترك للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان». وأكد أن «الاستقرار يعتمد على العديد من العوامل المهمة، كما أن منع انتهاكات قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701

هو عنصر رئيس في الحفاظ على السلام. وهذا هو الهدف المشترك الذي تلتقي عليه اليونيفيل والجيش والشعب. نحن على اتصال مستمر مع الأطراف كافة، ونقيم قناة اتصال مفتوحة لمنع التوتّر ولجم الوضع في اللحظات الحرجة».

تدريبات بحرية للجيش اللبناني

على صعيد آخر، نفذت وحدات من القوات البحرية بالاشتراك مع مجموعات من الرقافة الفرنسية التي وصلت إلى لبنان اعتباراً من يوم أمس، تمارين بحرية في المياه الإقليمية اللبنانية قبالة مرفأ بيروت، في إطار التعاون العسكري بين الجيشين اللبناني والفرنسي، في حضور عدد من ضباط الجيش وقوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان. وشملت التمارين عمليات غطس وتفتيش سفن مشبوهة ومكافحة حرائق بواسطة المراكب الحربية.

محافظ عكار بحث وضع المنطقة مع وفد عسكري لبناني ـ أميركي

بحث محافظ عكار عماد لبيكي مع وفد مشترك من وحدة التعاون العسكري المدني في الجيش اللبناني CIMIC-LAF، برئاسة العقيد يوسف مشرف وفريق عسكري أميركي «المشاريع والتحديات المشتركة التي تقوم بها وحدة التعاون في العديد من المدارس الرسمية في مختلف المناطق اللبنانية ومنها محافظة عكار» وقدم لبيكي عرضاً «عن مجمل الأوضاع العامة لمنطقة عكار من مختلف النواحي، شارحاً تأثيرات المنطقة السورية الكبير في هذه المنطقة على الصعد كافة الحياتية والأمنية والمعيشية والاجتماعية والسبل الكفيلة لمساعدة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة واحتياجات عكار على هذا الصعيد وضرورة تعاون كافة الجهات المعنية الرسمية والاممية الفاعلة في هذا السبيل».

وطالب لبيكي «بتوفير الدعم اللازم لبعض التجهيزات



لبيكي مجتمعاً مع الوفد العسكري

تامر ينوّه بمفاعيل الحوار الإيجابية ويناجزات الجيش في مواجهة الإرهاب

نوّه رئيس الحركة اللبنانية الديمقراطية جاك تامر بالحوار القائم والمستمر بين حزب الله وتيار المستقبل برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري، والذي بدأت تظهر مفاعيله أكثر، لا سيما في إزالة التشوّع الطائفي والمذهبي، وفي تأكيد دعم الجيش في المعركة الشرسة التي يخوضها ضدّ الإرهاب والإرهابيين دفاعاً عن لبنان واللبنانيين.

كلام تامر جاء خلال ترويسة الاجتماع الأسبوعي للكتيب السياسي للحركة، حيث عرض وقائع الزيارة التي قام بها إلى رئيس الحكومة تمام سلام، وقد عبّر المجتمعون عن تقديرهم الكبير للدور الوطني الذي يؤديه في هذه المرحلة الدقيقة، ومسانعهم الحثيثة مع الرئيس بري لتأمين انتخاب رئيس جديد للبلاد.

وأثنى تامر على الإنجازات التي حققها وزير الداخلية نهاد المشنوق في سجن رومية، واعتبر أنها خطوة نوعية، كما أشاد بالإنجازات التي تحقّقها

الاجهة الأمنية ولا سيما مخبرات الجاهة عبر كشف الخلايا الإرهابية والقاء القبض على بعضها، من دون أن ننسى عمل المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم الذي يجهد مع المسؤولين الفلسطينيين لمعالجة الوضع في المخيمات عموماً وفي مخيم عين الحلوة في شكل خاص.

وإذ تقدمت الحركة بالتعازي من السعوديين جميعاً ومن الأسرة الحاكمة ومن أركان السفارة السعودية في لبنان، اعتبر أنّ رحيل الملك عبدالله بن عبدالعزيز كان ليحدث فرأغا لو لا أنّ الراحل استدرك الأمر مسبقاً ورتّب موضوع خلافته من خلال ولي العهد الملك الحالي سلمان بن عبدالعزيز، وذلك بتعيين وليّ لولي العهد تقادياً لاحتمال نشوء خلاف أو تناقض داخل العائلة الواحدة، وهو المنصب الذي آل إلى الأمير محمد بن نايف بعدما أصبح الأمير مقرن ولياً للعهد، الأمر الذي يحفظ للسعودية استقرارها الذي تحرص عليه جميعاً كلبنانيين.

البناء

المصروفون يعتصمون في باحتيه

إدارة كازينو لبنان تصرف 191 موظفاً لعدم الانضباط والانتظام في العمل

قررت إدارة «كازينو لبنان» صرف 191 موظفاً بذريعة عدم انضباطهم وانتظامهم في العمل، فبادر الموظفون المصروفون الى الاعتصام في باحتي الكازينو الخارجية والداخلية. كما عمدوا إلى قطع الطريق من الأوتستراد إلى مدخل الكازينو لبعض الوقت.

وجاء في مذكرة الصرف الموقعة من المحامي النقيب ريمون شديد بتفويض من مجلس الإدارة: «نظراً الى عدم انضباطكم وانتظامكم في العمل وبالتالي عدم إنتاجيتكم لدى شركة كازينو لبنان، ما يجعل استمراركم فيها من دون أي مبرر مقبول ويحول بالتالي دون إبقائكم في العمل، لذلك، نقرر اعتباركم مصروفين من العمل على كامل مسؤوليتكم، اعتباراً من مساء يوم الجمعة الواقع فيه 30 كانون الثاني 2015».

وكانت إدارة الكازينو أعلنت في بيان اضطرابها «إلى اتخاذ تدابير إدارية إنقذائية جذرية، قضت باعتبار عقود الأجراء المتخلفين عن الحضور أو غير المنتظمين وغير المنتظمين أو غير المنتجين، منتهية حكماً، مؤكدة «عدم التراجع عن هذه الإجراءات الضرورية مهما كانت الاعتبارات والمراجعات في داخل الشركة أو خارجها، ذلك أن سلامة المؤسسة واستمرارها أمانة ومسؤولية معنوية وقانونية لا يمكن التهاون فيها أو المس بها في كل الأحوال».

واعتبر عضو كتل التغيير والإصلاح النائب سيمون ابي رميا في مؤتمر صحافي من أمام الكازينو، ان قرار الصرف 191 «هو قرار تعسفي حضر في غرف سوداء، ولولا هؤلاء الموظفون لم يكن هناك كازينو لبنان».

وقال: «ان وجودنا اليوم (أمس) أمام كازينو لبنان ليس له أي طابع سياسي، ونحن تابعنا ملف الكازينو من أساسه وتوصلنا إلى تقاضيات مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشركة «الترتا»، وطالبنا بخطة إصلاحية لأن الكازينو في حالة انحداد».

واعتبر أن قرار الصرف 191 «هو قرار تعسفي حضر في غرف سوداء، ولولا هؤلاء الموظفون لم يكن هناك كازينو لبنان».

وأعلن ابي رميا عن تقديم دعوة قضائية من أجل فتح ملف الهدر في الكازينو، وقال: «لدينا الكثير من المستندات والمعطيات، ولكن فوجئنا بهذا القرار التعسفي».

ووصف الوزير السابق فريد هيكال الخازن في بيان على قرار الصرف بأنه «مجزرة إجتماعية إرهابية ترتكب في حق هؤلاء الموظفين». وأشار إلى أن «الإصلاح لا يمر بخراب بيوت الناس وتشريدهم في أوقات هي في غاية الصعوبة على كل اللبنانيين، ولا يمر عبر الصرف من الخدمة من دون تدقيق أو تمحيص أو من دون إيجاد صعب بديلة تجنب الموظفين البطالة، علماً ان هناك عددا كبيرا منهم يعمل في المؤسسة منذ سنوات عدة»، داعياً المؤسسة إلى «إعادة النظر في القرار».

صقر يؤكد وسفير تونس

مواجهة خطر الإرهاب والتطرف

زار عميد الخارجية في الحزب السوري القومي الاجتماعي حسان صقر السفارة التونسية في لبنان، والتقى السفير حاتم الصائم، حيث تمّ التداول في الأوضاع العامة، والعلاقات الثنائية بين «القومي» وجمهورية تونس، وسبل تعزيزها وتطويرها، وشارك في اللقاء إلى جانب صقر وكيل العميد عباس حمية وناموس العمدة.

وهنا صقر السفير الصائم بإنجاز استحقاق الانتخابات الرئاسية وفوز رئيس حزب «نداء تونس»، الباجي قائد السبسي رئيسا لتونس، من خلال انتخابات ديمقراطية شفافة، مؤكداً أن الشعب التونسي عتبر من خلال هذه الانتخابات عن إرادته الحرة، وتوجهاته المدنية الديمقراطية، ورفضه كل أشكال التطرف والتزمت.

وكان اللقاء مناسبة أكد خلالها صقر والصائم أنّ الإرهاب والتطرف خطر يهدد المجتمعات ومستقبل الشعوب والقيم الإنسانية، وعلى عائق الدول والشعوب كافة تقع مسؤولية مواجهة هذا الخطر.

كما كان الرأي متفقاً على أنّ مستقبل شعوب المنطقة ورقيتها وتقدمها، إنما ينطلق من إقامة حياة مدنية ديمقراطية تحفظ كرامة الإنسان وحرية وحقه، وتعزز حضوره في المجتمع، حتى تصبح المجتمعات أكثر منغمة وصالبة في مواجهة تحديات الإرهاب والاحتلال.



سفير تونس متوسطاً صقر وحمية

الكعكي يستقبل مزيداً من المهنيين

استقبل نقيب الصحافة عوني الكعكي مزيداً من المهنيين في حضور نائبه جورج سولاج وأمين الصندوق جورج بنشير. وقد زارد مهنيّاً كل من النائب السابق بهاء الدين عبتاني، وعلي فيصل على رأس وفد من الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين، والمدير العام السابق بالتكليف لمرفاً بيروت محمود الكعكي، ورئيس المركز الكاثوليكي للإعلام الأب عبده ابو كسم.

من جهة أخرى، صدر عن المكتب الإعلامي للواء الركن جميل السيد البيان الآتي: «أصدرت محكمة التمييز الجزائية – الغرفة التاسعة، المناظرة في قضايا المطبوعات، في جلستها المنعقدة بتاريخ 2015/1/22، برئاسة القاضي جوزف سماحة وعضوية القاضيين المستشارين صبوح الحاج سليمان ووفاء مطر، حكماً استثنائياً في الدعوى المقدمة من السيد في حق الصحافي عوني الكعكي في جرم القذف والذم، لنشره في جريدة «الشرق» أخباراً كاذبة واقتراءات مسبقة في حق اللواء السيد. وقضى بتثبيت حكم محكمة المطبوعات لجهة إدانة المدعى عليه الكعكي بموجب المادة 20 معطوفة على المادة 26، وتغريمه مبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية لمصلحة اللواء السيد تعويضاً عن العطل والضرر اللاحق به، ونشر خلاصة الحكم على نفقته في جريدة الشرق، وتغريمه مبلغ خمسمئة ألف ليرة مع تدريبه الرسوم والنققات كافة».

وأصدرت محكمة المطبوعات في بيروت برئاسة القاضي روكس رزق وعضوية المستشارتين نوال صليباً ورولا عبدالله امس أربعة أحكام منها دعوى رئيس كتلت التغيير والإصلاح النائب ميشال عون ضد الكعكي وناشر الجريدة والمدير الإداري في الجريدة البير فرحة وكتابة المقال ميفرت سيوفي والشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات في جرائم نشر أخبار كاذبة وقذف وذم وتشهير من خلال مقال نشر في صحيفة الشرق في تاريخ 2010/4/14 وقضى بتغريم الكعكي وسيوفي مبلغ ستة ملايين ليرة و إلزامهما بالتكامل والتضامن دفع مبلغ عشرة ملايين ليرة للمدعي كتعويض عن الأضرار التي لحقت به.

والحكم الثاني في دعوى الدكتور مارون ميلاد ابو جودة ضد المدير المسؤول في جريدة «دايلي ستار» ابراهيم الخوري وكتابة المقال لبيسنرا اورستروم وصاحب الجريدة وناشرها جميل مروة في جرائم قذف وذم وتشهير من خلال مقال نشر في الصحيفة بتاريخ 2013/2/2 باللغة الإنكليزية. وقضى بتغريم كل من ابراهيم الخوري وكتابة المقال مبلغ ستة ملايين ليرة لبنانية وإلزامهما وجميل مروة دفع مبلغ ثمانية ملايين ليرة للمدعي كتعويض عن الأضرار التي لحقت به.

«العصبة» ترجح خروجه من عين الحلوة

وزير الداخلية: المولوي في عرسال مع «النصرة»



سعد مستقبلاً وقد عصبة الانصار

لا يزال الغموض يكتنف مكان وجود المطلوب شادي المولوي. وفيما تضاربت معلومات الفصائل الفلسطينية في مخيم عين الحلوة في هذا الموضوع، أكد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، في تصريح تلفزيوني، أن المولوي موجود في منطقة عرسال مع «جبهة النصر».

إلا أن نائب قائد قوات الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان اللواء منير المقدم أشار إلى أن «لا معلومات مؤكدة لدينا عن خروج المولوي من مخيم عين الحلوة»، لافتاً إلى أننا «نحتاج إلى 24 ساعة للتحكم من الموضوع».

في حين أشار الناطق الرسمي باسم «عصبة الانصار» أبو شريف عقل إلى انه «إذا كان هناك احتمال ضيق أن يكون شادي المولوي داخل المخيم، فنحن وبالإشتراك مع القوى كافة سنتابع هذا الملف لنصل الى نهايته وأن يخرج بالطريقة التي نراها». ومرجحاً انه «أصبح خارج المخيم». ولفت عقل إلى أن «من آواد وأن له الغطاء بعض الأفراد الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة»، معتبراً أن «المعلومات التي تتحدث عن وجود أسامة منصور في المخيم وحول تضارب المعلومات بين وزارة الداخلية والجيش اللبناني عن وجود المولوي في المخيم لأن هذا التضارب يجب أن تسال عنه وزارة الداخلية أو الجيش، ولكن الأمن يقول إن شادي المولوي خرج من المخيم في 1991، وبعد لقائه الأمين العام له التنظيم الشعبي الناصري» أسامة سعد أكد عقل «أننا نتابع في وجهات النظر حول كيفية التعاطي في بعض الملفات وتحديد المخيمات

العام في بيان على قول ابو عقل أن اللواء ابراهيم هو الذي أوقف المولوي وهو الذي أطلق سراحه، موضحة أن الأمن العام اللبناني هو الذي أوقف المطلوب المولوي وأحاله إلى القضاء المختص في حينه».

إلى ذلك، قال رئيس بلدية عرسال علي الجبيري: «لا معلومات لدينا انه اعتبر «أن دخوله إلى البلدة وارد ويمكن أن يتم بسهولة، فالهروب سهل، الجيش لا يفش كل السيارات، كما يمكن أن يكون اجتياز حاجز الاستخبارات في البوابة سراً».

وعما إذا كانوا سيدخلون لدى الجهات التي تحميها لتسهيله، قال الجبيري «أبدأ، نحن نحذّر أنفسنا عن هذه القضية ولن نتدخل فيها». أما في ما يخص مفاوضات إطلاق العسكريين، فأشار إلى انها متوقفة حالياً.

«منبر الوحدة»: كل من يؤخر تسليح الجيش

يقع عليه جرم التفريط بمصير الشعب والوطن

جرح التفريط بمصير الشعب والوطن، فيما تتعاضد الغزوات الإرهابية التفخيرية كل يوم على مواقع الجيش وقوى الأمن لا سيما أن إيران كانت قد عرضت توفير كل مستلزمات تعزيز تسليح الجيش في شكل مجاني وفوري».

وأسف «لما وصلت إليه الأمور في رابطة أساتذة التعليم الثانوي، حيث اجتمع أطراف وأحزاب الطبقة السياسية في معركة موحدة ضد رابطة مستقلة دافعت بقوة عن المطالب المشروعة والمحققة لموظفي القطاع العام، والتفتت على تهميش كل رأي مستقل وإطوار عابر للطوائف وغير خاضع لإرادة الأحزاب والزعامات الطائفية».

ورأى المنبر أن «تحمك الزعامات الطائفية» بشؤون لبنان كافة «من المواقف السياسية والسياسة الخارجية إلى الأمن من التعيينات إلى الصفقات الكبرى من هاتم وفايات وغاز إلى لقمة عيش المياومين والسلسلة وحتى ما يقرب من الحوض الرابع والحبل على الشبهوات، الأمر الذي يؤدي إلى أساس الشعب اللبناني من قيام لبنان المنشود».

ودان «عجز المسؤولين المعنيين على اختلاف إهتماماتهم، في إدارة شؤون البلاد وفي مقدمها انتخاب رئيس للجمهورية»، ملاحظاً «التغيرات التي حصلت أخيراً في كل من اليونان وزامبيا وأفغانستان وأوكرانيا وتونس وأكثرها يشهد ظروفاً أمنية أصعب من ظروف لبنان الذي يتتعد الحجاج لإدامة الشغبور والتفديد والعجز العام، المالي والإداري معاً»، رافضاً «أن تبايع سياستنا ومعها هئاء عيشنا وبالتالي كراماتنا، في المراتد المحلية والإقليمية والدولية».

اعتبر «منبر الوحدة الوطنية» أن كل من ساهم ويساهم في تأخير تسليح الجيش يقع عليه جرم التفريط بمصير الشعب والوطن «لا سيما أن إيران كانت قد عرضت توفير كل مستلزمات تعزيز تسليح الجيش في شكل مجاني وفوري».

ورأى أن «تحمك الزعامات الطائفية» بشؤون لبنان كافة «من قيام لبنان المنشود». وجاء ذلك في بيان للمنبر بعد الاجتماع الأسبوعي لإمامته العامة أمس في مركز توفيق طيارة، واستهله تقديم التعازي إلى ذوي شهداء الجيش، مبكراً تضحياتهم الجسام». ورأى أن لبنان «يدفع خسائر كبيرة وعجيبة من خيرة أبنائه العسكريين الذين يقاومون بالحم الحى وبالقليل من الإمكانيات من أجل حمايتنا من الإرهاب التكفيري».

وأشار إلى أن «الجيش يشيع كل يوم شهداء الوطن يذمبون فدائنا كي نبقى نحن أحياء وكى يبقى لنا وطن اسمه لبنان، وهذا ما لا يريد أعداؤنا»، وذكر «خطية الغرب أن جنودنا المغيبين ليسوا أسرى، كما يصرح به البعض، بل مخطفون من قبل إرهابيين تكفريين لا يتفع معهم حوار أو مفاوضة أو لغة العقل والمنطق».

وسال المسؤولين عن «مصيرنا من طغمة حاكمة على مختلف مستوياتها: ماذا يؤخر تسليح جيشنا الوطني والمال بات موجوداً منذ 13 شهراً والعمولات محفوفة ومفروضة من الجانب الفرنسي عبر قنواته الرسمية والأطراف اللبنانية «معمول حسابها» وكلها ينطبق عليها أبسط معايير الفساد الكبير».

واعتبر المنبر أن «كل من ساهم ويساهم في تأخير تسليح الجيش، من أي مصدر كان، يقع عليه

المجلس الدرزي؛ لتحويل الكلام إلى أفعال في ملف دعم الجيش بالعتاد والسلاح

عاتقه». كما عزى السعودية وقيادتها وشعبها برحيل الملك عبدالله.

ودعا «الحكومة اللبنانية إلى إيلاء الشأن المعيشي وقضايا المواطنين كل اهتمام، ومعالجة المهوم الحياتية في الغذاء والكهرباء والمياه والبيئة بخطوات عملانية، من شأنها إعادة ثقة المواطن بدولته، على أمل أن تتسحب هذه الثقة على بقية الملفات، وتحديدا السياسية حيث تقع البلاد في شغور رئاسي طال أمده من دون أفق واضح لفرج قريب».

عزى مجلس إدارة المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدرزي، في بيان، بعد اجتماع للهيئة العامة برئاسة شيخ عقل الطائفة الشيخ نعيم حسن في دار الطائفة في فردان - بيروت، «قيادة الجيش اللبناني وجميع عناصره بالشهداء الذين قضوا في المواجهات الأخيرة في منطقة جرود رأس بعلبك»، داعياً «كل القيادات السياسية والرسمية إلى تحويل الكلام إلى أفعال في ملف دعم الجيش بالعتاد والسلاح المتطور، لمساعدته في القيام بالمهام الجسيمة الملقاة على

حملة جورج عبدالله: لأوسع مشاركة في التظاهرة أمام السفارة الفرنسية الأحد

وأضاف البيان انها «ليست المرة الأولى التي تلجأ الإدارة الفرنسية إلى المماطلة في بت ملف جورج عبد الله، ففي عام 2007 جرى تأجيل بت طلب الإفراج السابع خمس مرات، وفي عام 2012 ثلاث مرات، وفي لعبة المماطلة والتسويف تطوي عام 2014 لتستمر على أعتاب بداية عام 2015. ويطوي معها الأسير عبد الله ثلاثين عاماً ونيفاً في السجون الفرنسية».

وقال: «إن أهل الأسير جورج عبد الله، وجميع مكونات الحملة الدولية لإطلاق سراحه، يسألون الحكومة اللبنانية لو ترفع قليلاً من منسوب فهمها وإحساسها بالسيادة الوطنية، فتخبر أصحابها الفرنسيين أن ثمة مواطناً لبنانياً أفرج القضاء الفرنسي عنه، وإن الاستمرار في احتجازه لا يدخل في باب العلاقات بين دولتين سويتين، وأنه ليس بالتوسل ولا بالتسول وحدهما تحيا الدول».

أعلنت الحملة الدولية لإطلاق سراح جورج عبدالله أنه من المنتظر أن تتلتم محكمة الاستئناف في باريس غداً الخميس للنظر في الإستئناف المقدم من قبل جان شالانسيه محامي جورج عبدالله الذي رفضت محكمة الإفراج المشروط الطلب التاسع للافراج عنه.

وعدت الحملة في بيان إلى أوسع مشاركة في التظاهرة الاحتجاجية أمام السفارة الفرنسية في بيروت يوم الأحد المقبل «تنديداً بممارسات السلطات الفرنسية التي تستخدم أسلوب المماطلة والتأجيل في قضية الأسير جورج عبدالله، علماً أن 2012، وجرى تثبيت قرار الإفراج في محكمة الاستئناف عام 2013، لكن القرارين لم يسكلا طريقهما إلى التنفيذ بحجة أن مانويل فالس وزير الداخلية آنذاك، ورئيس حكومة فرنسا الحالي لم يوقع قرار ترحيله إلى لبنان».